نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع في العراق

A proposed model for the ration card system to reduce costs and improve income for the individual and society in Iraq

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 12-08-2022
- تاريخ ارسال التعديلات: 23-08-2022
- تاريخ قبول النشر: 11-09-2022

ناصر طالب شريف
كلية التربية، جامعة الانبار، القائم، العراق
Naser T. Shareef
College of Education, University of Anbar, Al-Qaim, Iraq
nasser_altaee@uoanbar.edu.iq

المستخلص:
هدفت الدراسة للتعرف على النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي الذي يؤثر على الواقع المعيشي وتوفير فرص العمل ,وانطلاقاً من اهمية البحث للمجتمع عامة والفرد خاصة، تم الاعتماد على نموذج مقترح لتوزيع الحصة الغذائية وتم اجراء استطلاع باستخدام استبانة تحتوي على أسئلة نموذج الدراسة المقترح، اذ بينت نتائج الاستبانة بالرغبة لاستخدام النموذج المقترح في الدراسة, اما ابرز الاستنتاجات تمثلت برغبة الفرد العراقي باستلام مبلغ نقدي بدلا من الحصة الغذائية وتحقيق الوقت المناسب لشراء المواد الغذائية للفرد والعائلة العراقية وتحديد الكمية والنوعية المناسبة للاستخدام وإمكانية تخفيض الكلف والاسراف في عملية توزيع المواد الغذائية بمراحلها بدءا من الشراء الى التوزيع وإمكانية تحسين الدخل للفرد بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام مع توفير المواد الغذائية بشكل مستمر, اما عن اهم التوصيات فتمثلت في تقديم نماذج لبرامج أخرى والتي من الممكن ان تعالج مشاكل الحصة التموينية وتدريب الكوادر العاملين في البرنامج لمعرفة البرامج والخطط المستقبلية لاكتساب الخبرات في هذا المجال ونشر الوعي بعدم الهدر والاسراف بدراسات مقدمة للفرد والمجتمع العراقي لتوسيع العمل والجهد والتعاون المشترك .

الكلمات المفتاحية: البطاقة التموينية, خفض الكلف, دخل الفرد, دخل المجتمع.

Abstract
The study aimed to identify the proposed model for the ration card system to reduce costs and improve income for the individual and the Iraqi society, which affects the living reality and provide job opportunities. The proposed study model, as the results of the survey indicated the desire to use the proposed model in the study, and the most prominent conclusions the study showed the desire of the Iraqi individual to receive a cash amount instead of the food ration and to achieve the right time to purchase food for the Iraqi individual and family and to determine the appropriate quantity and quality for use and the possibility of reducing costs and extravagance in the process Distribution of foodstuffs in its stages, starting from purchase to distribution, and the possibility of improving income for the individual in particular and for the community in general with the provision of foodstuffs on an ongoing basis. And future plans to gain experience in this field and publish Awareness of non-waste and extravagance with studies presented to the individual and the Iraqi society to expand work, effort and joint cooperation.

Keywords: ration card, cost reduction, individual income, community income

اولا: منهجية الدراسة ودراسات سابقة:
المقدمة

تعتبر البطاقة التموينية في العراق من الوسائل المهمة التي تعمل على معالجة الواقع الاقتصادي والمعاشي للفرد والمجتمع, وان الاهتمام بهذا النظام ومحاولة تطويره ليواكب التطورات في الاحداث الاقتصادية والمشاكل المحلية والعالمية التي تسببت بالركود الاقتصادي والذي يأثر على العمل والقدرة الشرائية للمواطن للحصول على الغذاء اليومي اللازم, وكذلك قلت توزيع مفردات البطاقة التموينية وبشكل متقطع ولفترات طويلة وفي الغالب نوعية المواد ليس بالمستوى المطلوب, وعليه من الضروري متابعة هذا النظام

وتطويره بما يخدم الاقتصاد والحالة المعيشية للمواطن محليا من خلال إيجاد حلول ومقترح نموذج لنظام البطاقة التموينية وتصميم نظم ملائمة تناسب المستوى المعاشي الحالي وتوفر الحياة الكريمة وفرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد مما تأدي الى خفض الكلف, اذ تم في هذه الدراسة توضيح المحور الأول لمنهجية الدراسة وتوضيح الجانب النظري للمتغيرات في المحور الثاني وفي المحور الثالث تم تقديم نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي وتحليل النتائج والفرضيات.

مشكلة الدراسة

تعد البطاقة التموينية المصدر الرئيسي للفرد والمجتمع الذي يعتمد عليه كمصدر للعيش, وخلال السنوات السابقة تركزت مشاكل كثيرة في إدارة هذا البرنامج من خلال الفساد الإداري والمالي والاسراف في التكاليف وعدم ايصالها بالوقت المناسب وعدم الاهتمام بجودة المواد في البطاقة التموينية وعدم وجود أساليب متبعة لإدارة هذا النظام بما يحققه من خفض الكلف وتحسين الجودة والأداء وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي, وعليه تركزت مشكلة الدراسة في التسائل التالي:

ما مدى إمكانية اعداد نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع في العراق؟

أهمية الدراسة

ترتكز أهمية الدراسة بان البطاقة التموينية تمثل المصدر المعيشي الذي تستند عليه العائلة العراقية في توفير المواد الأساسية التي يحتاجها كل بيت عراقي للعيش بحياة كريمة وعادلة بين مكونات الشعب من خلال معرفة الطريقة المثلى لإدارة التكلفة في هذا النظام وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي.

اهداف الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي الذي يؤثر على الواقع المعيشي وتوفير فرص العمل.

فرضية الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية:

عدم إمكانية اعداد نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع في العراق.

ويمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- 1لا توجد علاقة ارتباط بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع.

٢ - لا توجد علاقة اثر بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع.

دراسات سابقة

١ – دراسة المسعودي والموسوي (٢٠١١), نموذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية باستخدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المستهدفة في العراق.

هدفت الدراسة لتوضيح نموذج مقترح لتطوير نظام البطاقة التموينية وتحقيق الاستفادة للجهة المستهدفة.

استخدم الباحث أسلوب التوزيع الحساس باستخدام مؤشرات كالتوزيع العمري والجنسي والوظيفي والدخل لبيان النتائج المتحققة.

توصلت الدراسة الى اختلاف نسب المؤشرات التي تاثر على الحياة اليومية للفرد من السعرات الحرارية التي يحتاجها من الغذاء حسب المعايير الطبية للنموذج المقترح.

واصى الباحث بإعداد استمارة توزع في بداية كل عام تتضمن بنود النموذج المقترح في الدراسة وتهيئة بيانات إحصائية متكاملة للسكان وتعزيز الحماية الاجتماعية.

٢ – دراسة مشكور واخرون (٢٠١٤), نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية.

هدفت الدراسة لتحقيق مزايا نظام التعويض النقدي للتموين الغذائي وقبول التجهيز اللامركزي والدمج مع الرعاية الاجتماعية.

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي من خلال توزيع استبيان لعينة الدراسة واستخدام برنامج التحليل الاحصائي لتحليل النتائج والفرضيات.

توصلت الدراسة بأهمية الالتزام بتوزيع المفردات التموينية للمواطنين وقبول النظام المقترح البديل النقدي لعينة الدراسة التي اظهرتها النتائج.

واصوى الباحث بضرورة تبني الدولة لنظام بديل هو البديل النقدي ويكون بمساهمة مشتركة من الدولة والفرد.

٣ – دراسة محمد واخرون (٢٠١٤), واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الامن الغذائي للمستهلك.

هدفت الدراسة توضيح نظام البطاقة التموينية في العراق من خلال استطلاع عينة عشوائية لإيجاد حلول وتحسين الكفاءة.

استخدم الباحث استبانة وتم توزيعها لعينة الدراسة لبيان الآراء وتحديد النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المتبعة في الدراسة.

توصلت الدراسة بان اكثر من ثلث عينة الدراسة ركزت على أهمية البطاقة التموينية وعدم رضاهم على المفردات الموزعة وكفاءتها.

وأوصى الباحث بضرورة زيادة مفردات الحصة الغذائية وتحسين كفاءتها أو توفير البديل النقدي المناسب ليتمكن المواطن من شراء المواد الضرورية.

٤ – دراسة عبيد (٢٠١٦), اثر إدارة التكلفة في تعزيز كفاءة سلسلة التجهيز.

هدفت الدراسة لتحليل وعرض دور إدارة التكلفة من خلال المفاهيم والاسس الاستراتيجية في إدارة التكاليف في الوحدات الاقتصادية.

استخدم الباحث أساليب تحليل عملي لسلاسل التجهيز في الوحدات الاقتصادية وبيان النتائج التي تم التوصل لها.

توصلت الدراسة وجود أسباب تتعلق بالبيئة وانظمتها وضعف الاساليب التقليدية للتكاليف المتبعة من قبل الوحدات الاقتصادية وتم تحليل وصفي وكمي لتخفيض الكلف في شركة بغداد للمشروبات الغازية لتحسين العراقة مع المجهزين واستبعاد التكاليف الغير ضرورية.

وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بدراسة إدارة التكلفة والمفاهيم ذات الصلة وتشخيص المشكلات المستقبلية لتجهيز واستخدام الأساليب الكلفوية الحديثة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بطرح نظام جديد مقترح لم يذكر سابقا في الدراسات السابقة المذكورة أعلاه أو أي دراسة أخرى, اذ من الممكن ان يحقق هذا النظام المقترح الية جديد للإمكانية اتباعها في إدارة البطاقة التموينية اذ ان الإجراءات المقترحة لهذا النظام ستوفر المواد الغذائية باستمرار وتحقق رغبات الفرد والمجتمع بتحديد حاجتهم وما يطلبوها من حيث الكمية والحجم والشكل والنوعية مما يحسن الدخل للفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام مع إمكانية تقليل التكاليف والهدر والاسراف والتلف مما يؤدي الى استقرار وثبوت الأسعار وعدم تقلبها بين الحين والأخر.

ثانيا: الجانب النظري للدراسة

١ – نظام البطاقة التموينية: هو نظام يعتمد على توزيع مواد غذائية تعطيها الدولة للأفراد بكميات مقدرة من السلع الغذائية وتوزيعها على افراد العائلة العراقية بتحديد حصة لكل فرد شهريا (المسعودي والموسوي, ٢٠١١: ٣).

أهمية البطاقة التموينية:

تبرز أهمية البطاقة التموينية في تجنب العراقيين من الفئات الفقيرة مخاطر المجاعة من خلال قيام وزارة التجارة بتوزيع الحصة الغذائية للمواد الأساسية للأسرة العراقية ولتجنب ارتفاع الأسعار ولتوفير الحياة الكريمة وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي (ابراهيم, ٢٠١٤: ١١).

النظام الغذائي المستدام:

هناك الكثير من المشاكل المستقبلية كالنمو السكاني والتوسع الحضري والتغير في أنماط الاستهلاك والتغييرات المناخية والجفاف والتي بدورها قد تؤثر على توفير الغذاء الكافي والصحي كل هذا يتطلب اتباع نظم غذائية تعالج هذه المشاكل بطريقة مستدامة, وان النظام الغذائي المستدام يحقق الاستقرار الغذائي للفرد والمجتمع بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية لتوفير الغذاء للأجيال الحالية والمستقبلية وتوفير الحماية المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, ٢٠٢٢).

٢ - تخفيض الكلف: ذلك الأسلوب المخطط الذي يهدف إلى تحسين الكفاءة من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر التكاليف والسرعة في انجاز العمليات، أو زيادة الإنتاج، بما يؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة المنتجة دون أن يؤثر ذلك على جودتها أو وظائفها، وعرف معهد محاسبي التكاليف، تخفيض التكاليف بأنه تحقيق وفورات حقيقية ومستمرة في كلفة الوحدة من البضاعة المصنعة أو الخدمة المقدمة دون التأثير على ملاءمتها للاستخدام المطلوب (الحمداني والحسين، ٢٠١٣، ص: ٤٨٠ .(

هناك الكثير من الإجراءات التي تقلل التكلفة مثل الخبرة والتطور التكنولوجي والتجارة الالكترونية والتعلم والدورات التدريبية ومعالجة الأخطاء وان خفض الكلف يتحقق من خلال ممارسة التحسينات التقنية وتطويرها من خلال متخصصون في هذا المجال العلمي بالإضافة الى الخبرة العملية وتقديم البيانات الإحصائية التي تدعم القرارات التي من شئنها ان تخفض التكلفة (.Sinclair, 2000: 29)

وهناك الكثير من الوسائل التي يمكن اتباعها لتخفيض الكلف وهي: (Bernstein, ٢٠٠٩: ٥٥٢)

١- الاهتمام بالوقت في عمليات الشراء والتجهيز والتصنيع والتوزيع.
٢- التقليل من الهدر والاسراف وتبسيط الإجراءات.
٣- تحسين وضع المخزون حسب الحاجة وعدم تجميد الأموال.
٤- تحسين مشاريع الجودة خلال عمليات الشراء والخزن والتوزيع.
٥- وضع استراتيجيات تخدم المؤسسة والمجتمع.

٣ - دخل الفرد: هو إجمالي ما يتحصل عليه الفرد و أسرته من عمله أو من أية مصادر أخرى, وقد يكون الدخل مبلغ او سلع, ليوفر حاجة اسرته للعيش الكريم (رجيب, ٢٠٠٩: ١٤٩), ويعرف ايضا بانه اجمالي ما يتحصل عليه الانسان واسرته من خلال عمله او من أي مصدر اخر والذي يعتمد عليه لكي يستطيع العيش واداء واجباته ومسؤولياته (موقع ويكيبيديا, ٢٠١٨).

ويمكن القول بان دخل المجتمع يمثل دعم افراد المجتمع للحصول على مقدار من الدخل لتحقيق الرفاهية للعائلة وإمكانية الادخار ما زاد منه لتحسين مستوى المعيشة للمجتمع (حجي, ٢٠١٤: ٢٥٠).

علاقة الدخل القومي بالدخل الفردي:

يرتبط الدخل القومي بعلاقة أساسية بالدخل الفردي من خلال طريقة حساب الدخل القومي والذ يمكن الدول من تحديد كفاءتها الاقتصادية وهناك أربعة اهداف من حساب الدخل القومي: (موقع كيف, ٢٠٢١)

١- يبين النشاط الاقتصادي الحقيقي للدولة.
٢- تقيم من خلاله الكفاءة الاقتصادية للدولة.
٣- يستخدم في التنبؤ بالمشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها.
٤- يمكن من خلاله وضع سياسة اقتصادية وتحفيز الوضع الاقتصادي للدولة.

ثالثا: (الجانب العملي للدراسة)

تصميم نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية:

قام الباحث بتصميم نظام مقترح لنظام البطاقة التموينية التي توزع لأفراد الشعب العراقي شهريا من خلال توضيح مكونات النظام المقترح والطريقة والإجراءات المتبعة لإدارته وكما يلي:

١- التعريف بالنظام المقترح: يتمثل النظام بطريقة إدارة نظام البطاقة التموينية من خلال تحديد هيكلية مقترحة تبدأ بمركز المحافظة وتنتهي بالقضاء أو النواحي, تقوم فكرة النظام المقترح بإنشاء سوق مركزية في كل قضاء يحتوي على جميع المواد الغذائية وبمختلف الأنواع والمنشأ (دولي أو محلي) الصنع وتكون الأفضلية للمنتج المحلي في حالة توفره, مع تقديم بطاقة الكترونية(ماستر) لكل عائلة عراقية محدد بها رب الاسرة مع افراد عائلته وتحديد مبلغ قدره (١٥٠٠٠) دينار لكل فرد ولا يتم تسليم أي مبالغ للعائلة فقط يثبت المبلغ المستحق للعائلة في بطاقة الماستر كارد شهريا ليتم الشراء من السوق المركزية حصرا, وتحدد مدة بقاء المبالغ في البطاقة

لنهاية العام وفي حالة عدم الشراء بها يتم الغاء المبالغ واجراء تصفية سنوية

٢- مكونات النظام: يتكون النظام المقترح من البنود التالية:

أولا :إدارة البرنامج: ويمكن تقسيمها حسب الاتي:

أ – الإدارة العليا للنظام: وتتمثل بوزارة التجارة بالسيد الوزير والإدارات داخل الوزارة المسؤولة عن هذا البرنامج, ويمكن تقسيمها الى الاقسام التالية من حيث المهام:

١- إدارة البرنامج: المتمثلة بالسيد الوزير والإدارات داخل مركز الوزارة.
٢- الاشراف والمتابعة: يكون عملهم الاشراف ومتابعة البرنامج ومدى تطبيقه ضمن اليات العمل والخطط الموضوعة للبرنامج داخل الوزارة والاشراف على مراكز المحافظات ويكونوا من ذوي التخصص في هذا المجال بتخصصات تتلاءم مع طبيعة عمل البرنامج.
٣- الرقابة والتدقيق: يتمثل بالجوانب المالية للبرنامج عملية رقابة وتدقيق دفع المبالغ لشراء المواد الغذائية وأيضا عملية دفع المبالغ للعوائل العراقية, على ان يكونوا من ذوي التخصص في الجانب المالي والرقابي والتدقيقي.
٤- لجان المشتريات التي تكلف بشراء المواد الغذائية وتوفيرها من السوق المحلية أو الدولية, ويكونوا من ذوي التخصص والخبرة والنزاهة.
٥- لجان فحص وتقييم جودة المنتجات ومطابقتها حسب المواصفات العالمية من حيث النوع والسعر والجودة وصلاحيتها للاستعمال.
٦- التوزيع: ويتمثل بالقسم المسؤول عن عملية توزيع المواد الغذائية على الأسواق المركزية في كل محافظة بحسب الحاجة والكثافة السكانية.

ب – الإدارة الوسطى: وتتمثل بالمديريات التابعة لوزارة التجارة في كل محافظة عراقية, وتتفرع بطبيعة ومهام العمل حسب المهام المحددة في الوزارة وترتبط بها بالعمل وأداء الواجبات :

١- إدارة البرنامج داخل المحافظة: تتولى المديرية التابعة لوزارة التجارة داخل المحافظة بإدارة البرنامج ومتابعة الاقضية.
٢- الاشراف والمتابعة: تحدد جهات مسؤولة عن الاشراف والمتابعة لسير البرنامج في مركز المحافظة والاقضية التابعة لها.
٣- الرقابة والتدقيق: والتي تهتم بمتابعة الأمور المالية والتدقيقية الخاصة بالبرنامج داخل المحافظة ومتابعة الاقضية.
٤- لجان مشتريات: تكون مسؤولة عن المشتريات التي تتم داخل المحافظة وحسب الصلاحيات التي تمنحها الوزارة في حالة تحويل عمليات الشراء لكل محافظة مع متابعتها لعمل اللجان.
٥- لجان فحص الجودة: تركز هذه اللجنة على فحص المواد الغذائية ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية من حيث الجودة والنوعية والاسعار.
٦- التوزيع: قسم التوزيع يكون مسؤول عن توزيع وايصال المواد الغذائية للأسواق المركزية في كل قضاء.

ج – الإدارة الدنيا: تتمثل بالعاملين المكلفين بإدارة السوق المركزي في كل قضاء داخل المحافظات مع إمكانية انشاء اكثر من سوق مركزي في كل قضاء وحسب الكثافة السكانية, ويمكن تحديد إدارة للسوق ومحاسب ومدقق ومشرف بالإضافة الى العاملين وحسب الحاجة.

ثانيا :تمويل البرنامج: ويتمثل بوزارة المالية لتحديد الحاجة الفعلية للتخصيص السنوي لتغطية متطلبات البرنامج من الإيرادات العامة للدولة وان المبلغ المقترح لكل فرد هو (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار عراقي مع إمكانية تقليله أو زيادته حسب التغير بالأسعار عالميا ومحليا.

ثالثا :بطاقة الكترونية (الماستر كارد): وتكون صادرة من قبل المصارف العراقية وبالتنسيق مع الشركة العالمية للماستر كارد, وتكون ذات طبيعة خاصة تتناسب مع عمل البرنامج وتكون مخصصة له فقط ولا يمكن التعامل بها خارج الأسواق المركزية العراقية, يكون الشراء بواسطتها داخل السوق المركزي بتوفير أجهزة خاصة لصرفها عند الشراء لقائمة من المواد الغذائية.

رابعا :البنية التحتية: والتي تمثل الأبنية الخاصة بموقع الأسواق المركزية في مركز المحافظات والاقضية اذ يمكن استغلال ابنية وزارة التجارة في المحافظات والاقضية أو انشاء أسواق جديدة أو التنسيق مع الوزارات الأخرى لتوفير مواقع بديلة لحين انشاء الأسواق, ويكون دور هذه الأسواق عرض المواد الغذائية وبمختلف الأنواع والاشكال وتكون الأسعار مقاربة لسعر السوق أو تكون مدعومة من الدولة بفرق بسيط في الأسعار.

- 3مخطط النظام: يمكن توضيح مخطط لهيكل النظام من خلال تحديد مركز الوزارة وتتفرع منه المحافظات وتتفرع عن كل محافظة الاقضية التابعة لها, وان عدد المحافظات العراقية يبلغ (١٨) محافظة وكل محافظة تحتوي على العديد من الاقضية التابعة لها ويكون كل قضاء يمثل سوق مركزي, وعليه يمكن عمل هيكل لنموذج بسيط لهيكل النظام وكمايلي

–طريقة عمل النظام: تتمثل طريقة عمل النظام باعتماد بطاقة الكترونية (ماستر كارد) لكل عائلة عراقية وتكون مخصصة وتابعة لوزارة التجارة فقط وتعمل على أجهزة صرف مخصصة لها يتم وضعها في الأسواق المركزية, وتحتوي هذه البطاقة على اسم رب الاسرة مع ادخال بيانات افراد الاسرة وحفظ البيانات بالية الكترونية تحفظ في صفحة رب الاسرة ويخصص مبلغ (١٥٠٠٠) خمسة عشرة الف دينار عراقي لكل فرد, ويتم تثبيت المبلغ الكلي الذي يعود للعائلة العراقية في بطاقة الماستر شهريا ليتم الشراء من الأسواق المركزية حصرا مع عدم إمكانية سحب المبلغ نقدا فقط استلام مواد بدلا عنها, على ان يتم توفير كافة المواد الغذائية اللازمة من حيث الأنواع والاشكال والاحجام والمنشأ وتكون صلاحية الشراء لنهاية العام فقط.

وان الحاجة اليومية التقريبية التي يحتاجها الفرد من السعرات الحرارية تقدر (٢٦٣٥) سعرة حرارية كمعدل متوسط للفرد يوميا ولو افترضنا الحصة الغذائية الموزعة حاليا وعدد السعرات الحرارية المتحققة منها يتبين ان مجموع السعرات الحرارية (١٩٩٠) سعرة حرارية وهي اقل من المقدرة (إبراهيم, ٢٠١٢: ١٦), وكما موضح في الجدول ادناه

جدول (١).حصة الفرد والتكلفة

المادة	الحصة الشهرية	الحصة اليومية	بروتين	عدد السعرات الحرارية	تكلفة حصة الفرد شهريا حسب سعر السوق الحالي
طحين	٩ كغم	٣٠٠ غم	32.4	1065	٧٢٠٠ دينار
رز	٣ كغم	١٠٠ غم	7.6	363	3000
سكر	١ كغم	٣٣ غم	0	128.5	1000
زيت	١ لتر	٣٣ م. لتر	0	350	3000
فاصوليا	٠,٥ كغم	١٧ غم	2.5	35.5	1250
حمص مجروش	٠,٥ كغم	17	2.6	36	500
معجون طماطم	٤٠٠ غم	١٣ غم	1.69	11.7	1750
المجموع				**1990**	**17700**

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر وسعر السوق الحالي للمواد الغذائية (موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء, ٢٠٢٢) (إبراهيم, ٢٠١٢: ١٦) (موقع الطب اليومي, ٢٠٢٠)

من الجدول أعلاه يتبين ان تكلفة شراء المواد الغذائية لحصة الفرد الواحد بلغت (١٧٧٠٠) دينار وهي قريبة من المبلغ المقترح في النظام المقترح في الدراسة.

٥- أسباب اعتماد النظام المقترح: من الأسباب التي دعت الى طرح مقترح هذا النظام أو البرنامج ليكون بديلا عن النظام الحالي المتبع ما يلي:

أ – التغير الملحوظ في أسعار المواد الغذائية بشكل كبير ومتصاعد.

ب – عدم اتزان حركة المواد الغذائية اذ بعض العوائل تقوم ببيع المواد التي تستلمها أو العكس.

ت – عملية توزيع المواد الغذائية بالشكل الحالي تجبر العائلة العراقية على استخدام الأنواع والكميات الموزعة لها ومن الممكن انها لا تحتاج الى الكمية أو انها لا ترغب بالنوعية الموزعة مما يضطرها لبيعها أو خزنها لحين تلفها.

ث – بعض العوائل العراقية لا ترغب باستعمال الرز أو الزيت أو السكر أو الطحين لأسباب صحية أو حسب رغباتهم ولكن تجبر العائلة لاستلامها.

ج – النوعيات الموزعة قد تكون ليس بالمستوى المطلوب وضمن المواصفات العالمية.

ح – عدم تحقيق رغبة العائلة في تحديد حاجتها من الكمية والنوعية والمنشأ مما يادي الى الاسراف في استعمال المواد الغذائية في غير حاجتها, اذ ممكن الفرد يحتاج رز مقدار معين أو يأكل نوعية معينة وهكذا لبقية أنواع المواد الغذائية.

خ – خفض التكاليف من خلال منع الاسراف والتلاعب والسرقة في عقود شراء المواد الغذائية ومنع الفساد المالي.

د – تحسين دخل الفرد لتوفير الحاجة الرئيسية التي يحتاجها لقوت يومه وحسب رغباته باختيار ما يحتاج له.

ذ – تسحين الدخل على مستوى المجتمع وتحقيق الرفاهية المجتمعية للعوائل العراقية.

ر – مواكبة التطور التكنولوجي والتحول الى النظام الالكتروني.

ز – سهولة التنفيذ من قبل مختلف الإدارات والاشراف والمتابعة والرقابة والتدقيق من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة الداخلية منها والخارجية.

6– المقارنة بين النظام المقترح ونظام التوزيع الحالي: يمكن اجراء مقارنة بين النظام الحالي لإدارة البطاقة التموينية والنظام المقترح في الدراسة وكما موضح في الجدول ادناه:

جدول (٢).المقارنة بين النظام المقترح ونظام التوزيع الحالي

ت	عناصر المقارنة	النظام الحالي للبطاقة التموينية	النظام المقترح
1	الاستمرارية	متقطع في التجهيز ويحتاج الى توزيع شهري.	توفير المواد الغذائية في الأسواق المركزية بشكل مستمر طيلة أيام الشهر.
2	الحاجة الفعلية	في بعض الحالات يحتاجها الفرد وتكون غير متوفرة أو تكون فائضة عن حاجته.	تكون حسب حاجته ويمكن شراؤها في أي وقت.
3	الرغبة	قد يكون ليس للفرد أو العائلة الرغبة في استخدام المواد الغذائية الموزعة.	تكون حسب رغبته في اختيار المواد الغذائية.
4	الوقت	قد يستهلك جميع المواد الغذائية أو نوعية معينة ويجبر على الانتظار لحين قدوم الوجبة الغذائية.	يمكن في أي وقت الذهاب للسوق المركزي واختيار ما يريد ضمن المبلغ المحدد.
5	الاسراف على مستوى العائلة	زيادة بعض مكونات الحصة الغذائية وتراكمها يسبب الاسراف والهدر والتلف في المواد الغذائية.	تحقق منع الاسراف أو الهدر أو التلف لأنها تطلب عند الحاجة لها

6	الاسراف على مستوى المجتمع	زيادة بعض مفردات الحصة الغذائية وتراكمها قد تسبب تضخمها في السوق مما يقلل من قيمتها وتتعرض للتلف.	تتوفر في الأسواق المركزية ولا تسبب التضخم لانها تتواجد حسب الطلب والسحب على المادة.
7	ثبوت الاسعار	يمكن ان ترتفع أو تنخفض (تقلب الأسعار) حسب إجراءات وعدد مرات توزيع الحصة الغذائية.	تكون الأسعار شبه مستقرة وتتناسب مع السوق المحلي والعالمي.
8	تحقيق الايرادات	لا يمكن الحصول على أي ايراد للدولة في تطبيق هذا النظام.	إمكانية تحقيق إيرادات لدولة من خلال بيع المواد الغذائية.
9	فرص العمل	لا توفر فرص عمل	توفر فرص عمل إضافية من خلال تشغيل عاملين داخل الأسواق المركزية.
10	تخفيض التكاليف	إجراءات هذا النظام تزيد من التكاليف	إمكانية تخفيض التكاليف من خلال التوزيع حسب الحاجة
11	تحسين الدخل	الإجراءات الحالية لم تحسن الدخل للفرد والمجتمع	إمكانية تحسين الدخل للفرد والمجتمع من خلال توفير المواد الغذائية بشكل مستمر وعند الحاجة لها.

(الجدول من اعداد الباحث)

٧ - ما يحققه النظام المقترح من تخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع :

من خلال ما سبق يمكن للباحث تلخيص أهمية هذا النظام المقترح في خفض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع وكما يلي:

أ – أهمية النظام المقترح في تخفيض الكلف: يمكن تخفيض الكلف من خلال الإجراءات والخطط المتبعة وفق هذا النظام المقترح والتي تتمثل بعدم إعطاء مواد غذائية لا يحتاجها الفرد أو من الممكن لا يحبب استخدامها أي يمكنه هذا النظام من اختيار المواد الغذائية حسب الرغبة والنوعية أو الكمية والتي بدورها تقلل التكلفة وتقلل الهدر والاسراف وتخفف من ثقل تجهيز الحصة الغذائية وتقلل التخصيصات المالية المخصصة للبرنامج الغذائي.

ب – أهمية النظام المقترح لتحسين دخل الفرد والمجتمع: يمكن النظام المقترح الفرد من توفير ما يحتاج اليه وحسب رغباته من تحديد الكمية والنوعية المطلوبة للفرد أو للعائلة مما يحقق لها الكفاية وتحسين الدخل, مما يؤدي الى تحسين الدخل للمجتمع العراقي بشكل عام وعدم التضخم بالأسعار أو حدوث تقلبات في السوق.

٨ – معالجة المشاكل المحتملة عند تطبيق النظام المقترح:

يمكن للباحث توضيح بعض المشاكل المحتملة عند تطبيق النظام المقترح وطرح الحلول المناسبة لها ومنها:

أ – وكلاء المواد الغذائية: عند تطبيق النظام المقترح سيتم انهاء عمل وكلاء المواد الغذائية, ولمعالجة هذه المشكلة يمكن ان يتم توظيفهم للعمل داخل الأسواق المركزية المنتشرة في مركز المحافظة والاقضية وهذا الاجراء سيعمل على توفير فرص عمل بديلة لهم ومناسبة.

ب – ارتفاع أسعار المواد الغذائية: إمكانية ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بداية تطبيق النظام المقترح, ولمعالجة هذه المشكلة يمكن تجهيز المواد الغذائية وتحضيرها قبل البدا بتطبيق النظام المقترح ودعم المنتج المحلي والاسعار وتخفيض الضرائب على استيراد المواد الغذائية للقطاع الخاص.

٩ - الاستطلاع حول النظام المقترح:

قام الباحث بإجراء استطلاع على عينة تتكون من (١٠٠) فرد ممن يمتلكون بطاقة تموينية بأسمائهم والمشمولين بالحصة الغذائية وممن يمتلكون التخصص والخبرة في هذا المجال لبيان آرائهم حولة النظام المقترح في الدراسة ومعرفة مدى رضاهم على الية النموذج باستخدام استبانة تتكون من ٢٢ سؤال تدور حول متغيرات الدراسة.

أولا: المواقف تجاه مؤشر النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية:

تم عمل استبانة تحتوي على (٢٢) سؤال منها (١٠) اسئلة تتضمن مسار والية عمل النظام المقترح.

جدول (٣). اراء المشمولين بالحصة الغذائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	المرتبة
1	افضل استلام مبلغ نقدي لشراء المواد الغذائية.	4	0.71	81	مرتفع	1
2	ارغب بشراء المواد الغذائية حسب الكمية وحاجتي لها.	3.95	0.70	79.40	مرتفع	2
3	ارغب بشراء المواد الغذائية حسب النوعية التي تحقق رغبات العائلة.	3.90	0.70	79	مرتفع	3
4	افضل التسوق من الأسواق المركزية وفق هذا البرنامج المقترح.	3.85	0.69	78.50	مرتفع	4

5	يحقق هذا البرنامج المقترح الوقت المناسب للتسوق بإمكانية التسوق في أي وقت من الشهر.	3.80	0.69	78	مرتفع	5
6	يحقق هذا البرنامج التوازن في طلب المواد الغذائية لدى العائلة والسوق.	3.80	0.69	78	مرتفع	6
7	يحقق عدم الاسراف والتبذير او تلف المواد الغذائية.	3.75	0.68	77.40	مرتفع	7
8	يحقق هذا البرنامج عدم الاجبار على خزن المواد الغذائية بكميات تزيد عن الحاجة.	3.70	0.68	77.30	مرتفع	8
9	يمكن ان يحقق الانتظام في التوزيع وطلب الحاجة الضرورية من المواد الغذائية.	3.65	0.68	77	مرتفع	9
10	ارغب باستلام بطاقة الكترونية (ماستر كارد) والشراء وفق المبلغ المحدد وضمن الفترة الزمنية المقررة لها.	3.65	0.68	77	مرتفع	10
	المجموع	3.80	0.69	78	مرتفع	

(الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التحليل)

يلاحظ من الجدول (٢) أعلاه أن المستوى كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (**3.80**) بأهمية نسبية (**78**%) وبانحراف معياري (**0.69**)، وجاء مستوى فقرات مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4–٣,٦٥)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي " افضل استلام مبلغ نقدي لشراء المواد الغذائية"، بمتوسط حسابي (٤) وبأهمية نسبية(٨١٪) وبانحراف معياري (٠,٧١)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (١٠) وهي" ارغب باستلام ماستر كارد والشراء وفق المبلغ المحدد وضمن الفترة الزمنية المقررة لها"، بمتوسط حسابي (٣,٦٥) وبأهمية نسبية (٧٧٪) وبانحراف معياري (٠,٦٨).

ويرى الباحث ان حصول مجموع الفقرات على مستوى مرتفع كان بسبب تطابق اراء المستجيبين على أسئلة الاستبانة، وهذا يدل على ان أسئلة الاستبانة كانت مقنعة فيما يخص هذا البرنامج المقترح من خلال الفقرات التي تضمنتها، وعدم تشتت الإجابات في أسئلة الاستبانة حيث بلغ الانحراف المعياري لمجموع الفقرات (٠,٦٩)، وكانت الاهمية النسبة للعامل عالية بمقدار (٧٨٪)

ثانيا :المواقف تجاه متغير تخفيض الكلف وتحسين الدخل يتبين من خلال الجدول (٣) وجود رضا أو اتفاق عام من المستبينة آرائهم تجاه فقرات هذا المتغير أيضاً خاصة الفقرة(١١) الذي ينص (ان اتباع النظام المقترح من الممكن ان يقلل التخصيصات المالية المخصصة للنظام) لمتغير تخفيض الكلف والفقرة (١٧) والتي تنص (يوفر النظام المقترح المواد الغذائية بشكل مستمر في السوق) لمتغير تحسن الدخل للفرد والمجتمع، وإن كان ذلك على نحوٍ متباين من فقرة إلى اخرى، بدليل ارتفاع معدل الأوساط الحسابية ومعدل الانحرافات المعيارية والاهمية النسبية للبعد تخفيض الكلف (3.82) و(0.74) و(٧٨٪) على التوالي ولبعد تحسين الدخل (3.76) و(0.74) و(٧٧٪) على التوالي:

جدول (٤). متغير تخفيض الكلف وتحسين الدخل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	المرتبة
تخفيض الكلف						
11	ان اتباع النظام المقترح من الممكن ان يقلل التخصيصات المالية المخصصة للنظام.	3.96	0.70	80	مرتفع	1
12	تقليل الاسراف والهدر في عقود شراء تجهيز المواد الغذائية	3.90	0.69	79.20	مرتفع	2
13	تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت اللازم للتجهيز	3.85	0.78	78.5	مرتفع	3
14	إمكانية تحقيق عائد من خلال البيع في الأسواق المركزية.	3.80	0.77	78	مرتفع	4
15	يؤدي الى تقليل التلف وبقاء المواد الغذائية مخزنة لفترات طويلة دون توزيعها	3.75	0.76	77	مرتفع	5
16	تحديد مبلغ ١٥٠٠٠ دينار للفرد الواحد يقلل من التخصيص الحالي.	3.70	0.75	77.30	مرتفع	6
المجموع		3.82	0.74	78		

تحسين الدخل للفرد والمجتمع						
17	يوفر النظام المقترح المواد الغذائية بشكل مستمر في السوق	3.90	0.78	79.40	مرتفع	1
18	يمكن توفير المواد الغذائية في أي وقت يحتاجها الفرد	3.85	0.77	78.30	مرتفع	2
19	يمكن طلب الكمية المطلوبة التي تناسب الفرد والعائلة	3.80	0.76	77.5	مرتفع	3
20	يمكن تحديد النوعية والجودة التي ترغبها العائلة.	3.70	0.73	76.20	مرتفع	4
21	يحقق عدم خزن وتلف المواد الغذائية الزائدة عن حاجة العائلة	3.68	0.71	76	مرتفع	5
22	يحقق استقرار أسعار المواد الغذائية في السوق.	3.65	0.70	75	مرتفع	6
	المجموع	3.76	0.74	**77**	مرتفع	

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

١. الفرضية الاولى: (لا توجد علاقة ارتباط بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع).

للتعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع تشير معطيات الجدول (٥) ان قيمة معامل الارتباط بين البعدين قيمتها (٠,٧٥٦) لبعد تحفيض الكلف ولبعد تحسين الدخل (٠,٧٤٥) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين البعدين عند مستوى معنوية قدره (٠,٠١) ، لذا ترفض الفرضية الاولى تقبل الفرضية البديلة.

جدول (٥). معامل ارتباط بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتخفيض الكلف وتحسين الدخل

البعد المستقل البعد المعتمد	تخفيض الكلف	تحسين الدخل
النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية	(0.756)*	(0.745)

*** معنوي عند مستوى (٠,٠٥)** **N=١٠٠**

المصدر: من إعداد الباحث (في ضوء نتائج التحليل الاحصائي)

2.الفرضية الثانية:)لا توجد علاقة اثر بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية لتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع.(

تشير نتائج الجدول (٦) إلى التحليل المعنوي بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتخفيض الكلف إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢١٥,١٨٢) وهي اكبر من قيمة (F)المجدولة البالغة (٤,٠٠٢) عند درجتي حرية(١،١٠٠) ومستوى معنوية (٠,٠٥).وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) هي (٠,٧٨٥)،التي تشير إلى أن نسبة الاختلاف المفسر في تخفيض الكلف في العينة المبحوثة بسبب تأثير النموذج المقترح للبطاقة التموينية لا تقل عن(٧٨,٥ %) والنسبة المتبقية والبالغة(٢١,٥٪) تمثل نسبة مساهمة المتغيرات غير المبحوثة، ويستدل من قيمة (β) البالغة واختبار (T) لها أن تأثير النموذج المقترح للبطاقة التموينية في تخفيض الكلف كان قدره (٠,٩٦٥) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (١٤,٦٦٦) والتي هي قيمة معنوية والتي تعكس طبيعة إجابات المبحوثين عن قدرتهم في تفسير تأثير النموذج المقترح للبطاقة التموينية في تخفيض الكلف.وفق ما تم ذكره اعلاه ترفض الفرضية الثانية وتقبل الفرضية البديلة.

جدول (٦). علاقة الأثر بين نموذج النظام المقترح للبطاقة التموينية وتخفيض الكلف

البعد المستقل	**تخفيض الكلف**			
البعد المعتمد	R^2	D.F	F	β
			المحسوبة **الجدولية**	
نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية	0.785	1 100	215.182 4.002	0.965 (14.666)

عند مستوى معنوية (٠,٠٥) (١٤,٦٦٦) T المحسوبة N=١٠٠

جدول (٧). علاقة الأثر بين نموذج النظام المقترح للبطاقة التموينية وتحسين الدخل

البعد المستقل / البعد المعتمد	تحسين الدخل				
	R^2	D.F	F		β
			المحسوبة	الجدولية	
نموذج مقترح لنظام البطاقة التموينية	0.786	1 100	215.183	4.003	0.966 (14.667)

عند مستوى معنوية (٠,٠٥) T (١٤,٦٦٧) المحسوبة N=١٠٠

الجدول: من إعداد الباحث (في ضوء نتائج التحليل الاحصائي).

اما نتائج الجدول (٧) فتشير إلى التحليل المعنوي بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتحسين الدخل إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢١٥,١٨٣) وهي اكبر من قيمة (F)المجدولة البالغة (٤,٠٠٣) عند درجتي حرية(١،١٠٠) ومستوى معنوية (٠,٠٥).وكانت قيمة معامل التحديد (R^2) هي (٠,٧٨٦)،التي تشير إلى أن نسبة الاختلاف المفسر في تحسين الدخل في العينة المبحوثة بسبب تأثير النموذج المقترح للبطاقة التموينية لا تقل عن(٧٩ %) والنسبة المتبقية والبالغة(٢١٪) تمثل نسبة مساهمة المتغيرات غير المبحوثة، ويستدل من قيمة (β) البالغة واختبار (T) لها أن تأثير النموذج المقترح للبطاقة التموينية في تحسين الدخل كان قدره (٠,٩٦٥) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (١٤,٦٦٦) والتي هي قيمة معنوية والتي تعكس طبيعة إجابات المبحوثين عن قدرتهم في تفسير تأثير النموذج المقترح للبطاقة التموينية في تحسين الدخل. وفق ما تم ذكره اعلاه ترفض الفرضية الثانية وتقبل الفرضية البديلة.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

١ – بينت الدراسة بوجود علاقة ارتباط واثر بين النموذج المقترح لنظام البطاقة التموينية وتخفيض الكلف وتحسين الدخل للفرد والمجتمع العراقي

٢ – بينت الدراسة برغبة الفرد العراقي باستلام مبلغ نقدي بدلا من الحصة الغذائية.

٣ – تحقيق الوقت المناسب لشراء المواد الغذائية للفرد والعائلة العراقية وتحديد الكمية والنوعية المناسبة للاستخدام.

٤ – إمكانية تخفيض الكلف والاسراف في عملية توزيع المواد الغذائية بمراحلها بدءا من الشراء الى التوزيع.

٥ – إمكانية تحسين الدخل للفرد بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام مع توفير المواد الغذائية بشكل مستمر.

٦ – بينت نتائج الاستطلاع بقبول النموذج المقترح بإعطاء مبلغ نقدي والشراء عن طريق الأسواق المركزية المفترضة باستخدام بطاقة الماستر كارد الخاصة بالبرنامج المقترح.

ثانيا: التوصيات:

١ – تقديم نماذج لبرامج أخرى والتي من الممكن ان تعالج مشاكل الحصة التموينية.

٢ – تدريب الكوادر العاملين في البرنامج لمعرفة البرامج والخطط المستقبلية لاكتساب الخبرات في هذا المجال.

٣ – نشر الوعي بعدم الهدر والاسراف بدراسات مقدمة للفرد والمجتمع العراقي لتوسيع العمل والجهد والتعاون المشترك.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:

١ - إبراهيم, خليل إسماعيل (٢٠١٢), اثار تطورات البطاقة التموينية على أسعار المواد الغذائية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة الكوفة, المجلد (٨), العدد (٢٣), الصفحات ٧-٢٢.

٢ - حجي, ادريس رمضان (٢٠١٤), تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة ٢٠١١, مجلة تنمية الرافدين, المجلد (٣٦), العدد (١١٦), الصفحات ٢٤٨-٢٦٥.

٣ - الحمداني, بهاء والحسين, رؤى (٢٠١٣), دور أدوات الجودة الشاملة في تخفيض التكاليف وتحسين النوعية, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية .19 (70), 474-493 ,

٤ - رجيب, وسام نعمة (٢٠٠٩), حساب متوسط دخل الفرد والاسرة دراسة تطبيقة في مدينة القصبات في الجماهيرية الليبية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد (٢), العدد (١٤), الصفحات ١٤٦-١٥٠.

٥ - عبيد, علاء محمد (٢٠١٦), اثر إدارة التكلفة في تعزيز كفاءة سلسلة التجهيز, مجلة الإدارة والاقتصاد, العراق, المجلد (٣٩), العدد (٦), الصفحات ٢٠١٨-٢٣٤.

٦ - العبيدي, خلود عاصم (٢٠١٣), دور أساليب إدارة الكلفة الاستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية في الوحدات الاقتصادية دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الجلدية, مجلة الدنانير, العراق, المجلد (١), العدد (٣), الصفحات ٣٣٦-٣٢٦.

٧ - محمد, سهام كامل واخرون (٢٠١٤), واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الامن الغذائي للمستهلك, المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك, العراق, المجلد (٦), العدد (٢), الصفحات ٨٩-١٠٥.

٨ - المسعودي, توفيق والموسوي, صفاء (٢٠١١), نموذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية باستخدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المستهدفة في العراق, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العراق, المجلد (٩), العدد (٢٨), الصفحات ١-١٩.

٩ - مشكور واخرون (٢٠١٤), نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية, العراق, المجلد (٣), العدد (٧), الصفحات ٨٩-١٠٦.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1 - Bernstein, F., & Kök, A. G. (2009). Dynamic cost reduction through process

improvement in assembly networks. Management Science, 55(4), 552-567.
2 - Sinclair, G., Klepper, S., & Cohen, W. (2000). What's experience got to do with it? Sources of cost reduction in a large specialty chemicals producer. Management Science, 46(1), 28-45.

ثالثا: مواقع الكترونية:

١ – موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:
https://www.fao.org/food-systems/ar/
2 – موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء:
http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=12047
3 – موقع الطب اليومي:
https://dailymedicalinfo.com/view-article/%D8%B3%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/
4 – موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A
٥ – موقع كيف:
https://keyfpro.com/search-definition-individual-income/